دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	العمال والتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية: ندوة مركز الدراسات الآسيوية ، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة (القاهرة: 28 - 29 مايو 2002)
المصدر:	مجلة النهضة
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
المؤلف الرئيسي:	البحيري، ولاء علي
المجلد/العدد:	مج 4, ع 13
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2002
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	172 - 177
رقم MD:	66888
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	إدارة الأفراد، العمل والعمال، القطاع العام، قانون العمل، التنمية الاقتصادية، التنمية الإدارية، الفساد الإداري، المعاش المبكر، التأمين الاجتماعي، سن التقاعد، الندوات، مصر
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/66888

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

العمال والتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

مركز الدول النامية ،القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

٢٨-٢٩ مايو ٢٠٠٢

ولاء على البحيرى*

فى إطار اهتمام مركز الدول النامية بالتحولات الجارية على مستوى العالم ،عقد المركز ندوة بعنوان "العمال والتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى الفترة من ٢٨-٢٩ مايو ٢٠٠٢ ".

وفى اليوم الأول تقدمت عالية المهدى وكيل كلية الاقتصاد لشئون الدراسات العليا والبحوث بورقة بعنوان " اتجاهات التشغيل والأجور فى المشروعات الصغيرة" وتبدأ هذه الدراسة بتوضيح أسباب تزايد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة فى الاقتصاد المصرى موضحة أن هذا يرجع إلى عدد من الاعتبارات أهمها :

١- أن حوالى ٩٩% من المنشآت العاملة بمصر يقل عدد المشتغلين فيها عن ٥٠ عاملاً ،ومن ثم فإن السمة الغالبة لحجم المنشآت الاقتصادية يدخل فى إطار المشروعات متناهية الصغر .

٢- أن عدد الأفراد المشتغلين بالمشروعات الصغيرة التى توظف أقل من ٥٠ عاملاً يمثل حوالى ٨٧% من إجمالى المشتغلين بالمنشآت الاقتصادية العاملة فى الأنشطة غير الزراعية .

٣- مع بدء تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادى والإصلاح الهيكلى أصبح التوجه العام للدولة هو أولا تراجع دور الحكومة وشركات القطاع العام فى خلق فرص عمل ،وثانيا الاعتماد بصورة أكبر على وحدات القطاع الخاص فى القيام بدور أكثر أهمية فى مجال الإنتاج نحو الإنتاجية ،والتشغيل والتصدير .

٤- هناك عقبات مؤسسية وبيروقراطية متنوعة تحد من قدرة هذه المشروعات الصغيرة على النمو ،وتدفع بنسبة كبيرة منها إلى العمل بصورة غير رسمية وتفضيل البقاء صغيرة الحجم وبعيدة عن الأنظار .

٥- إن المشروعات المتناهية الصغر تظل تعمل كأنشطة هامشية تساهم فى توليد دخول محدودة وذلك لعدم وجود جهة محددة ترعاها أو توجهها .

وفى هذا السياق تقدم كمال عباس بورقة بعنوان "أوضاع العمال فى مصر بين علاقات عمل جديدة وتنظيم نقابى قديم ".وتبدأ الورقة بتتبع تاريخ الطبقة العاملة المصرية ،لكنها تبدأ بإثارة عدد من الملاحظات حول النظرة الحالية لهذه الطبقة ،فهناك من يتهمها بالتراخى والتقاعس فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وبالسلبية تجاه قضايا المجتمع ،والعجز عن الاضطلاع بدورها المفترض تاريخيا .ويذكر أنه مع

---

* باحثة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

بداية التسعينيات وصدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ تحول القطاع العام إلى قطاع أعمال عام إيذانا ببدء العد التنازلى لانتهاء زمانه .حيث شهد العقد الأخير تصفية عدد لا يستهان به من شركاته ،بينما بيع البعض الآخر الذى تقلصت عمالته إلى أقصى حد.ليتغير تماما الميزان النسبى فى الهيكل الاقتصادى المصرى بين هذا القطاع الآفل ،والقطاع الخاص الذى تزايد دوره ،وعدد وحداته فى نفس الوقت .ولقد كان من شأن هذه المتغيرات الكبرى أن تؤثر على بنية الطبقة العاملة وأوضاعها أبلغ التأثير وذلك على النحو التالى :

تغيير بنية الطبقة العاملة :

لقد بدأت أولى خطوات هذه العملية فى واقع الحال منذ أواخر الثمانينات عن طريق الخفض النسبى للعمالة (وقف التعيينات مع الخروج الطبيعى إلى التقاعد) ،فضلا على ذلك يتغير أيضا الوزن النسبى للقطاعات الصناعية المختلفة ،تتراجع الصناعات المعدنية، وصناعة الغزل والنسيج ذات التاريخ العريق ،وتتزايد المساحة التى تحتلها صناعة الخدمات ،وصناعة السياحة ،كما تظهر العمالة غير الرسمية على خريطة القوى العاملة محتلة مكانا جديدا وطارحة أوضاعا وإشكاليات جديدة للعمل .

البطالة :

لم يكن التغير الوحيد الذى شهدته بنية الطبقة العاملة هو خروج عمال قدامى ،وانضمام عمال جدد ،وتغير الأوزان النسبية للقطاعات المختلفة .وإنما هناك أيضا الوزن النسبى المتزايد لعدد العاطلين ضمن إجمالى قوة العمل .

التعسف الإدارى وتشديد شروط العمل :

بينما تتزايد نسبة عمال القطاع الخاص -إلى مجمل قوة العمل -زيادة مطردة ،يخضع هؤلاء لشروط وعلاقات عمل بالغة القسوة على نحو غير مسبوق .حيث يعملون بغير حماية قانونية أو نقابية ويضطرون للتوقيع على استقالاتهم ،ومسوغات إنهاء خدمتهم قبل استلام العمل نزولا على شروط صاحب العمل .

الإكراه على المعاش المبكر "الاختيارى":

دخل المعاش المبكر إلى شركات قطاع الأعمال العام مصحوبا باحتمالات تصفية هذه الشركات أو بيعها فى أفضل الأحوال .

الضمان الاجتماعى والحق فى الخدمات :

أدى الخروج من العمل إلى انهيار مختلف أشكال الدعم الاجتماعى والخدمات التى كان يمكن للعامل الحصول عليها .

كما تقدم محمود الكردى بورقة بعنوان "مشكلات الطبقة العاملة فى مصر:تحليل اجتماعى لآثار تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى".وتهدف هذه الورقة إلى تقديم إشارة موجزة لأوضاع بعض الشرائح التى تنتمى إلى الطبقة العاملة المصرية نتيجة تأثرها بسياسات اتُبعت لإعادة الهيكلة الرأسمالية .ثم تبين إنها لم تتوقف عند حد الهياكل الاقتصادية وإنما امتدت لتشمل كافة جوانب الحياة فى المجتمع . ويرى أن التعرف

على مشكلات الطبقة العاملة فى مصر أمر صعب لأن مشكلات هذه الطبقة تتقـــاطع مـــع مشـــكلات الطبقـــات والشرائح الاجتماعية الأخرى .كما أنها لا ترجع إلى سبب بذاته وإنما تتفاعل مـــع جملـــة أســـباب ودوافـــع .وترصد الورقة مجموعة من القضايا المرتبطة بسياسات التحول منها :

التحولات الاجتماعية :

حيث يذكر أن أواخر القرن العشرين أفرز متغيرات تشكلت فى ظواهر معقدة أصابت العالم كله بحالـــة متسارعة من التغير التى أصابت كل البنى المجتمعية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . ومن المؤكـــد أن واقـــع المجتمع المصرى قد تفاعل مع ما طرأ عليه من تحولات اجتماعية بصورة جزئية مفتتة لا تزيد عن رد الفعـل المباشر والمحدود لتغير حدث فى مجال أو قطاع معين دون البحث عن التأثيرات المتوقعـــة لذلـــك الفعـــل أو التغير فى بنية مجتمعية شاملة تتضافر فيها كافة المتغيرات .وبتتبع ما حدث –ولا يزال –لبنية الطبقة العاملـــة المصرية خلال العقود الثلاثة الأخيرة تقريبا ،يلاحظ أنه برزت حالة من فقدان إدراك أفراد هذه الطبقة –علـــى اختلاف شرائحها –لمواقعهم الحقيقية أو ما يطلق عليه أحيانا ظاهرة التميع الطبقى .ويلاحظ أيضا أن هنـــاك مسخاً لملامح هذه الطبقة وتشويهاً لقسماتها والدليل على ذلك ما يلى :

١- إن هناك تداخلاً واضحاً بين انتماء أفراد وجماعات بعينهم إلى الطبقة العاملة وغيرها من الطبقات أو الفئات أو الشرائح الأخرى خارجها .الأمر الذى يعكس أنه لا توجد ملامح أو خصائص مشتركة تجمـــع بيـــن هؤلاء الأفراد ،أو تلك الجماعات مما يضرب مفهوم الطبقة فى الصميم .

٢- لوحظ انضمام هذه الطبقة العاملة إلى أعمال تخرج فى كثير من الأحيان عن إطار عملها الأساســـى إلى نطاقات تقترب من أعمال المضاربة والسمسرة والتهريب وأنهم يجمعون بين هذا وذاك .

٣- إن الطبقة العاملة قد باتت تدافع عن مصالح متضاربة أصلا ذلك أنها تنتمى إلى ما هو خارج مصالح طبقتها بحكم حرصها على تحقيق مكاسب من خلال الفرص المتاحة أمامها بصرف النظر عن انضوائها تحـــت لواء الطبقة التى تنتمى إليها .

٤- إن الإطار التشريعى الذى يقدر له أن يحمى أبناء الطبقة العاملة قد لا يتجاوز فى كثير من الأحيـــان الحيز القانونى الرسمى الذى يشكل حركة هؤلاء الأفراد فى نطاق ضيق محدود لا يخرج عن تحقيـــق أهـــداف عملية محددة مثل تحسين ظروف العمل والأجر والمعاش .

٥- إن اندماج الطبقة العاملة مع مؤسسات المجتمع المدنى لم يتحقق بالصورة التى تحقق لها نفعا ،كمـــا تنعكس بدورها على تلك المؤسسات فتزيدها قوة وتدعيما .

وترصد الورقة الآثار الضارة التى تلحق بالطبقة العاملة نتيجة تطبيـــق هـــذه الـــبرامج اســـتنادا إلـــى مستويين :الأول :هو مستوى توزيع الدخل المحلى ،أما المستوى الثانى ،فهو التدهور الذى يحدث فى مستوى معيشة هذه الطبقة مع التسليم فيما بين هذين المستويين من تداخل وترابط .

كما تقدمت هو يدا عدلى بورقة بعنوان "أبعاد وإشكاليات العلاقة بين العمال والدولة والتنظيم النقـــابى فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى " وسعت فيها الباحثة إلى التعرف على أبعاد الـــدور السياســـى للحركـــة

العمالية المصرية فى ضوء التحولات الاقتصادية والسياسية التى شهدها المجتمع المصرى منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن ، وذلك من خلال تحليل طبيعة العلاقة بين الدولة والحركة العمالية منذ منتصف السبعينيات والتطورات التى طرأت عليها .وهنا فرقت بين التنظيم النقابى الرسمى والذى لا يضم أكثر من ثلث الطبقة العاملة وبين الحركة العمالية ككل والتى تضم العمالة المنظمة والعمالة غير المنظمة .وإن كان التركيز انصب على عمال الصناعة بالتحديد على اعتبار أنهم من أكثر القطاعات العمالية تأثرا بسياسات التحرير الاقتصادى و"التخصيصية" ،كما أنهم من أكثر القطاعات المتوقع على المستوى النظرى أن تلعب دورا سياسيا بحكم تقدم الوعى لديهم مقارنة بعمال الزراعة والخدمات .

وتتناول الورقة علاقة التنظيم النقابى بالدولة مركزة على النقاط التالية :

-وضع القانون رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ الذى أسس الهيكل النقابى الراهن وهى الواحدية التنظيمية والهرمية والمركزية .والأمر الغريب أنه رغم تغير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى كانت قد فرضت هذه الصياغة بدرجة أو بأخرى فإنها مازلت مستمرة حتى الآن .

-استخدم النظام السياسى المصرى توليفة من أساليب الترغيب والمنح من ناحية وأساليب المنع والتقييد من ناحية أخرى لإدماج الحركة العمالية وإقامة تنظيم نقابى موال ومتوافق مع توجهات النظام السياسى ، وقد تنوعت آليات الإدماج ما بين سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية .

وقد أسهمت هذه الآليات مجتمعة فى تشكيل تنظيم نقابى موال للنظام السياسى ومرتبط به ارتباطا عضويا بالحكومة .وقد كافأت الدولة المصرية هذا التنظيم على تنازله عن دوره الطبيعى فى تمثيل العمال والدفاع عن مصالحهم بمنحه العديد من المزايا ربما أهمها الارتباط بالجهاز الحكومى والبرلمان والحزب الحاكم وما يترتب على ذلك من مزايا مادية وعينية عديدة .

أما عن علاقة التنظيم النقابى والقواعد العمالية فالورقة توضح أن :

-العلاقة بين التنظيم والقواعد العمالية تثير قضايا وإشكاليات شتى مثل مدى تمثيل التنظيم للعمال - نمط علاقته بهم ،كيفية تفاعله معهم .أما مسار العلاقة من القواعد العمالية للتنظيم ،فيثير خلافات مثل مدى القدرة على التأثير على التنظيم ومحددات هذا التأثير ،وما يثيره هذا من قضايا التجانس داخل الطبقة العاملة والوعى ،وكذلك الانتخابات النقابية .

وترى الدراسة أن مستقبل الحركة العمالية فى ظل التحولات الراهنة والمستجدة يرتبط بقدرتها على التغلب على الأوضاع المجحفة التى تفرزها سياسات السوق وهذا يتوقف على توافر متطلبات معينة ،بعضها مرتبط بسمات الطبقة العاملة نفسها والبعض الآخر متعلق بالتنظيمات النقابية المعبرة عن الطبقة العاملة من حيث طبيعة العلاقة بالدولة ، ومدى الاستقلال النسبى الذى تتمتع به هذه المنظمات، ومدى تمثيلها للعمال وقدرتها على التعبير عن مصالحهم .

كما تقدمت علا الخواجة بورقة بعنوان "دراسة تحليلية لأوضاع البطالة والتشغيل فى مصر " حيث سعت للإجابة على تساؤل رئيسى هو مدى إمكانية وقدرة الاقتصاد المصرى على خلق فرص عمل كافية

لامتصاص الزيادة فى قوة العمل .وتعرض الدراسة بعض ملامح أوضاع سوق العمل فى مصر خلال فـــترة التسعينيات مركزة على وجود قوة عمل متعطلة تصل إلى (٩%) من إجمالى قوة العمل ،وزيادة نسبة العاملين فى القطاع غير الرسمى بمعدل(١٤%) وتوضح الدراسة أن التوزيع الكلى للمشتغلين فـــى هيكـــل الاقتصـــاد المصرى حسب النوع ،والمكان ،والحالة التعليمية والنشاط الاقتصادى .كما توضح بـــذات المعـــايير التوزيـــع الكلى للمتعطلين .

وتتعرض الدراسة لبعض الحلول التى تم اقتراحها لمواجهة مشكلة البطالة مثل الارتفاع بمعدل النمـــو الاقتصادى ،وتصحيح الاختلالات فى سوق العمل ،وذلك قبل أن تحدد الاستراتيجية الممكنة لتنفيذ تلك الحلـــول بشكل سليم ،خصوصا إذا تم العمل بجدية لتحسين العمل من خلال نظم تعليم وتدريب ملائم لاحتياجات ســـوق العمل .

وفى النهاية توصى الدراسة بما يلى :

١- سرعة تحقيق النمو الاقتصادى باعتباره عاملا هاما فى اختصار المدة الزمنيـــة اللازمـــة لمواجهـــة مشكلة البطالة .

٢- التركيز على نظرة قطاعية عند الحديث عن استراتيجية للتشغيل ،حيث نبدأ باختيار مجموعـــة مـــن القطاعات التى يمكن البدء بها والتى يتم اختيارها وفقا لعدة معايير .

٣- الاهتمام ببرامج التشغيل التى تساعد على حل مشكلة البطالة فى الأجل القصير كمشروعات الأشـــغال العامة ،والخدمة المدنية ،ومشروعات الشباب وبرامج الصندوق الاجتماعى والمنظمات غير الحكومية .

٤- دعم الصناعات الصغيرة والتى يمكن أن تلعب دورا هاما فى خلق مزيد من فرص العمل فى محاولـــة تقديم مجموعة من الخدمات (المالية -التسويقية -الفنية والتكنولوجية) فى شكل حزمة متكاملـــة بـــدلا مـــن تقديمها بشكل منفصل .

وتقدم أحمد زايد بورقة بعنوان "الثقافة لدى بعض شرائح الطبقة الدنيا فى الحضر " وتنطلق الدراســـة من أن علاقات الزمان والمكان تتقاطع فى حياة العمال .ومن ثم فإن ثقافة العمال الحضريين يبدو أنها تتشـــكل من تقاطعات متعددة لأماكن مختلفة ،وأزمنة مختلفة تتلاقى جميعها فى مكان مختلف وفى زمن مختلف ،وتبقى دائما معلقة بين الماضى والحاضر ،وبين مكان المنشأة ومكان المعيشة .

ولقد كشفت الدراسة أن عمال الصناعة ينظرون إلى ذاتهم نظرة تقدير .كما أنه مـــن ناحيـــة العلاقـــة بمكان الإقامة فتوصلت الدراسة إلى أن عمال الصناعة يكونون علاقات حميمة مع المكان الذى يعيشون فيـــه رغم وجود بعض المشكلات الصحية .فقد عبرت معظم الحالات عن حبها للمكان وارتباطها به .كما أنـــه مـــن ناحية أخرى فإن عمال الصناعة أكثر وعيا بالأحداث السياسية الجارية .

وأخيرا تقدم على ليلة بورقة بعنوان " الثابت والتغير وبناء الطبقة العاملة المصريـــة " حيـــث ســـعت الدراسة إلى الكشف عن الثابت والمتغير فى بناء الطبقة العاملة المصرية عبر مسيرتها التاريخية .وقد حاولت

الدراسة أن تكشف عن ذلك من خلال تتبع المراحل التاريخية التى قطعتها الطبقة العاملة المصرية استنادا إلى إطار مرجعى .

ولقد قام الباحث بتحديد الأبعاد الأساسية التى ينبغى تحليل بناء الطبقة العاملة إليها فى كل مرحلة من المراحل،على النحو التالى :

١- السياق الاجتماعى للطبقة العاملة ،للكشف عن المتغيرات التى تساعد على نضج بناء الطبقة العاملة أو تعوق هذا النضج فى كل مرحلة .

٢- بناء الطبقة العاملة ،من حيث حجمها ،وعناصرها أى خصائصها الأساسية .

٣- وعى الطبقة العاملة كما يتجلى ذلك من خلال الإضرابات أو المنازعات مثلا كآليات لتحقيق المصالح والأهداف .

٤- التنظيم النقابى للطبقة العاملة باعتباره الإطار الذى يتولى تعبئتها وقيادتها لتحقيق مصالحها وأهدافها.

هذا وقد قامت الورقة بتقسيم تاريخ الطبقة العاملة إلى أربع مراحل ، حيث تميزت الطبقة العاملة فى كل مرحلة من المراحل بطبيعة وخصائص معينة ، وهذه المراحل هى:

١-المرحلة الجنينية ،وهى المرحلة التى شهدت ولادة الطبقة العاملة وتمتد فى الفترة من ١٨١٨ وحتى ١٩١٩ .

٢-المرحلة النضالية ،حيث ازداد عدد أفراد الطبقة العاملة وبدأت نضالها إما لتحقيق مصالح طبقية أو مصالح وأهداف مجتمعية عامة .

٣- مرحلة فرض الوصاية على الطبقة العاملة خلال العقود الاشتراكية أى الفترة من ١٩٥٢-١٩٧٠ .

٤- تحولات السبعينيات وتبعثر الطبقة العاملة وتعالج الفترة من ١٩٧٠-وحتى الآن .

ثم قدمت الورقة قسماً تحليلياً أخيراً يعالج الثابت والمتغير فى بناء الطبقة العاملة المصرية .